خلال لقائها مع الوفد الفني ضمن زيارته الرسمية للكويت

«المالية» بحثت فتح آفاق جديدة مع باكستان

وكيلة وزارة المالية أسيل المنيفي خلال لقائها مع الوفد الفني لجمهورية باكستان الإسلامية برئاسة سكرتير مجلس الاستثمارات الخاصة جميل أحمد قريشي

التقت وكيلة وزارة المالية أسيل المنيفي، أمس، الوفد الفني لجمهورية باكستان الإسلامية برئاسة سكرتير مجلس الاستثمارات الخاصة جميل أحمد قريشي، وذلك خلال زيارته الرسمية لدولة الكويت.

وتم خلال اللقاء استعراض علاقات التعاون الثنائية بين البلدين الصديقين، وبحث سبل تعزيز وتطوير مجالات التعاون الاقتصادي والاستثماري بما يخدم المصالح المشتركة، كما تضمن اللقاء تبادل وجهات النظر حول الآليات المناسبة للارتقاء بمستوى التعاون المشترك خلال المرحلة المقبلة بما يسهم في فتح آفاق جديدة للشراكات الاقتصادية والاستثمارية بين الجانبين.

جدير بالذكر، أن هذا اللقاء يأتي في إطار التحضيرات الجارية للزيارة المرتقبة لعدد من كبار المسؤولين في دولة الكويت إلى جمهورية باكستان الإسلامية.

حضر اللقاء مدير إدارة التعاون الاقتصادي الدولي سعد الرشيدي ومدير إدارة الخضوع الضريبي ليلى المغربي.

ضمن خطط الشركة لتعزيز توسعها الإقليمي

«الوافر للخدمات التسويقية» تقدم عرضاً للاستحواذ على 51٪ من «يونيكاي للأغذية» الإماراتية

- علي الرقبة: عملية الاستحواذ تخدم رؤية «الوافر» بتوسيع استثماراتها في التجزئة والمواد الغذائية
- جاسم زينل: مستمرون بتعزيز محافظنا الاستثمارية وتنويع مصادر دخل المجموعة محلياً وإقليمياً

م.علي الرقبة

جاسم زينل

أعلنت شركة الوافر للخدمات التسويقية، أحد أهم استثمارات مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار والتي تعد كشركة زميلة لها عن تقدمها بعرض نقدي لمساهمي شركة يونيكاي للأغذية ش.م.ع الإماراتية للاستحواذ على حصة تصل إلى 51٪ من رأسمال الشركة.

يأتي هذا الاستحواذ ضمن خطط تعزيز توسعها الإقليمي، حيث تعد شركة يونيكاي للأغذية شركة مساهمة عامة مدرجة في سوق دبي المالي منذ أكتوبر 2006، أسست بالإمارات في أبريل 1977 على يد المغفور له بإذن الله الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، حاكم دبي آنذاك.

وتعمل الشركة في إنتاج الألبان والمثلجات والعصائر والسلع الغذائية، وتتمتع بحضور قوي في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط. وتبرز القوة التجارية لشركة يونيكاي من خلال مجموعة علاماتها الرائدة، ومحفظة منتجاتها عالية الجودة التي تلبي مختلف احتياجات المستهلكين، والمدعومة بشبكة توزيع ولوجستيات واسعة النطاق، ما أسهم في ترسيخ مكانتها كخيار مفضل لدى شريحة واسعة من المستهلكين في المنطقة. ودعت الشركة المساهمين الراغبين في قبول العرض إلى تقديم مستندات القبول في موعد أقصاه يوم الاثنين الموافق 16 فبراير 2026، وذلك وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها في سوق دبي المالي.

وتعد شركة الوافر للخدمات التسويقية ش.م.ك.م شركة مساهمة مقفلة مقرها الكويت، وتركز استثماراتها بشكل رئيسي على تقديم الخدمات المتنوعة في دول مجلس التعاون الخليجي. وتشمل أنشطتها توريد وتصنيع المنتجات الغذائية، وتقديم الخدمات اللوجستية، بالإضافة إلى أنشطة البيع بالتجزئة وإدارة المطاعم، وذلك من خلال محفظة استثمارية متنوعة.

ومن أبرز استثمارات الشركة في هذا القطاع مصنع تعبئة مياه العين في الكويت، والسوق المركزي OnCost، وسوق الفرضة (السوق المركزي للخضار والفواكه في الكويت)، إلى جانب مجموعة من المطاعم المتعددة.

وفي إطار تنويع محفظتها الاستثمارية، تمتلك الشركة حضورا في قطاع الإعلام والتكنولوجيا من خلال شركة غالية، وفي قطاع الترفيه العائلي من خلال ترامبو إكستريم (Trampo Extreme) وكيدز آند فن (Kidz n Fun)، إضافة إلى قطاع إدارة المرافق عبر استثمارها في شركة EFS Facilities Services Group.

وفي هذا السياق، أشاد رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة الوافر للخدمات التسويقية م.علي الرقبة، بمدى أهمية هذه الخطوة الاستثمارية على المستويين المحلي والإقليمي، قائلا: «يأتي هذا الاستحواذ في إطار رؤية شركة الوافر للخدمات التسويقية لتوسيع استثماراتها في قطاع التجزئة والمواد الغذائية، حيث يعد سوق المنتجات الغذائية من أكثر القطاعات نموا بالمنطقة».

وأضاف: «تسعى الوافر للخدمات التسويقية من خلال هذه الصفقة إلى تطوير أعمالها، وتعزيز معاييرها التشغيلية وفق أعلى مستويات الجودة والخدمة، وتوسيع حضور شركاتها التابعة والزميلة في أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط».

من جانبه، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي جاسم زينل: «مستمرون في تعزيز محافظنا الاستثمارية وتنويع مصادر دخل المجموعة محليا وإقليميا، فاستثماراتنا المتنوعة وسياستنا الحصيفة في اقتناص الفرص الاستثمارية يعززون من نتائجنا الإيجابية ويدعمون استمرار ما نحققه من أداء مميز للمجموعة».

وأضاف قائلا: «نعمل على تحقيق المزيد من النتائج الإيجابية في الفترات المقبلة، وللمجموعة تطلعات كبيرة حيث نسعى للمحافظة على نتائجنا المميزة ونتطلع للمزيد من النجاحات مستقبلا ونأمل أن نكون عند حسن ظن العملاء والمساهمين والمستثمرين ونشكر ثقتهم في المجموعة وما تقدمه من خدمات مالية متنوعة وحلول استثمارية مبتكرة».

الجدير بالذكر أن شركة وافر تعتبر واحدة من أهم استثمارات مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار وتعد ضمن الشركات الزميلة لها، فقد جاء هذا الاستثمار مؤكدا لسياسة مجموعة أرزان المالية الحكيمة والمتوازنة طوال السنوات الماضية في اقتناص الفرص المميزة وتنوع استثماراتها اقتصاديا وجغرافيا وتوزيع محفظتها الاستثمارية عبر قطاعات متنوعة ومناطق اقتصادية مختلفة، وذلك لتقليل المخاطر وزيادة مرونتها المالية ومتانة مركزها المالي.

رأي اقتصادي

تنظيم القرار الاقتصادي وتفعيل التمويل المنتج وبناء قاعدة صناعية مستدامة من اقتصاد الريع إلى اقتصاد الإنتاج والمعرفة

بقلم: طارق جعفر الوزان ـ باحث في الشؤون النفطية والاقتصادية ـ الكويت

في النقاشات الاقتصادية حول مستقبل الكويت، كثيرا ما يختزل التحدي في مستوى الإيرادات النفطية أو في قدرة الدولة على الاستمرار في الإنفاق.

ورغم شيوع هذا الطرح، إلا أنه لم يعد كافيا لتوصيف جوهر الإشكالية الاقتصادية في مرحلتها الراهنة، فالكويت لا تواجه نقصا في الموارد، بقدر ما تواجه فجوة متنامية بين حجم ما ينفق وما يتحقق فعليا من إنتاج وقيمة مضافة، واستدامة اقتصادية طويلة الأجل.

فالتحول الاقتصادي المستدام لا يرتبط في جوهره بوفرة الموارد ولا بحجم الإنفاق، بل بقدرة الدولة على تنظيم القرار الاقتصادي، وتعزيز الالتزام المؤسسي، وتحويل السياسات العامة إلى نشاط إنتاجي فعلي، والتمويل إلى قيمة اقتصادية قابلة للتراكم، وتظهر التجارب الناجحة أن الاستدامة الاقتصادية تبدأ كخيار وطني واضح المعالم، قبل أن تتجسد لاحقا في مسارات تنموية وبرامج تنفيذية متدرجة.

لقد وفر النموذج الريعي للكويت، لعقود طويلة، مستويات عالية من الاستقرار الاجتماعي والمالي، وأسهم في بناء منظومة خدمات عامة واسعة، إلا أن هذا النموذج، بطبيعته، ركز على إعادة توزيع الدخل أكثر من تعظيم إنتاجه، وعلى توسع الإنفاق أكثر من قياس أثره، وعلى إدارة الاستقرار أكثر من بناء القدرة التنافسية. ومع تصاعد تقلبات أسواق الطاقة وارتفاع كلفة الالتزامات الجارية، بات هذا النموذج يواجه تحديات متزايدة في قدرته على دعم الاستدامة المالية، وفي خلق مسارات نمو متجددة خارج القطاع النفطي.

وفي عالم تحكمه المعرفة والتكنولوجيا وسلاسل القيمة العابرة للحدود، لم يعد النجاح الاقتصادي يقاس بحجم الميزانيات أو وفرة الاحتياطيات، بل بقدرة الدول على تحويل رأس المال ـ المالي والبشري ـ إلى أصول إنتاجية، ودخل متكرر، واقتصاد قادر على النمو الذاتي. وهنا تتجلى التحديات في الحالة الكويتية، لا بوصفها نقصا في الإمكانات، بل كحاجة ملحة إلى تحسين تنظيم القرار، وترتيب الأولويات، وربط السياسات بالنتائج القابلة للقياس.

توضيح المنهجية والأفكار

ما يطرحه هذا المقال ليس وصفة مالية جاهزة، ولا دعوة لخفض الإنفاق، ولا مطالبة بزيادة عدد المشاريع، بل محاولة لتقديم مقاربة مختلفة لآلية اتخاذ القرار الاقتصادي في الكويت. فالتحدي الأساسي لا يكمن في حجم الموارد المتاحة، بل في كيفية اتخاذ القرار بشأن توظيفها.

فعندما ينفق المال العام دون وجود آليات منتظمة لقياس الأثر الاقتصادي، وحين يمول النشاط دون ارتباط واضح بقيمة مضافة حقيقية، وحين تنشأ الوظيفة بوصفها إطارا إداريا أكثر من كونها دورا إنتاجيا، يصبح الإنفاق هدفا بحد ذاته، لا وسيلة لبناء قدرة اقتصادية متراكمة.

التحول الفعلي يبدأ عندما يربط كل دينار بالإنتاج، وكل تمويل بالقيمة، وكل وظيفة بدور اقتصادي واضح. عندها يتطور دور الدولة من مشغل واسع إلى منظم يحدد الاتجاه العام، ويتحول دور البنوك من ممول للدورة المالية إلى شريك في النشاط الإنتاجي، ويعاد تموضع المواطن بوصفه مساهما في بناء الاقتصاد، لا متلقيا دائما لعوائده.

سمات هيكلية تحكم المسار الاقتصادي

يتجلى الواقع الاقتصادي الحالي في 3 سمات هيكلية مترابطة تشكل، مجتمعة، دائرة يصعب تجاوزها دون تنظيم مسبق ومتدرج للقرار الاقتصادي.

تتمثل السمة الأولى في طبيعة الإنفاق العام، حيث يتركز ما يقارب 70 ـ 75٪ منه في مصروفات جارية ورواتب ودعوم لا تستهدف بالضرورة تكوين أصول إنتاجية أو توليد دخل متكرر، بل تترتب عليها التزامات مستمرة على المالية العامة، والتحدي هنا لا يتعلق بحجم الإنفاق بحد ذاته، بقدر ما يتعلق بغياب إطار منهجي يربط كل دينار ينفق بأثر اقتصادي واضح وقابل للقياس.

أما السمة الثانية فتتعلق بمحدودية الإنتاجية غير النفطية، فعلى الرغم من ارتفاع مستويات الدخل، لاتزال مساهمة القطاعات ذات القيمة المضافة العالية محدودة نسبيا، في حين يتركز النشاط في قطاعات خدمية منخفضة الإنتاجية أو أنشطة تعتمد، بشكل مباشر أو غير مباشر، على الإنفاق الحكومي. ويعكس ذلك نمطا اقتصاديا تتحقق فيه عوائد متناقصة من التوسع في الإنفاق، وهو ما يشير إلى تراجع كفاءة استخدام رأس المال العام.

وتكتمل الصورة بمحورية هيكل التوظيف، حيث يعمل ما يقارب 75 ـ 80٪ من المواطنين في القطاع العام، في نموذج تاريخي وفر الاستقرار الوظيفي، لكنه في الوقت ذاته قلص دور الدولة كممكن للنشاط الإنتاجي. وقد ترتب على ذلك نمو متسارع في فاتورة الرواتب، لم يقابله دائما توسع مواز في الإنتاجية، إضافة إلى تراجع الحوافز على الابتكار والعمل في القطاع الخاص، وتعميق الاعتماد على الإنفاق كأداة لمعالجة التوظيف بدل النمو الاقتصادي.

هذه السمات مترابطة بطبيعتها، ولا يمكن التعامل معها من خلال مبادرات متفرقة، بل عبر تنظيم متدرج ومسبق للقرار الاقتصادي، يراعي التوازن بين الاستقرار والتحول.

القانون والمساءلة: القاعدة الأساسية لأي تحول

معالجة هذه التحديات، مهما بلغت دقة تصميمها الفني، لا يمكن أن تنجح دون توافر شرط مؤسسي سابق، يتمثل في تعزيز الالتزام بالقانون، وترسيخ المساءلة بوصفها ممارسة مؤسسية مستمرة، لا استجابة ظرفية.

فالتجارب الدولية التي حققت انتقالات اقتصادية ناجحة أظهرت أن وضوح أطر صنع القرار، وتعزيز النزاهة، ورفع كفاءة المساءلة، تشكل عناصر حاسمة في تحسين أداء الدولة والاقتصاد، إذ إن غياب الانضباط المؤسسي لا يؤثر في كفاءة الإنفاق فحسب، بل ينعكس أيضا على جودة القرار، وأداء المؤسسات، ومستوى الثقة بين الدولة والمجتمع.

في الدول التي نجحت، لم تكن المساءلة إجراء استثنائيا، بل ممارسة مؤسسية دائمة. ولم تربط المسؤولية بالمكانة أو النوايا، بل بالأداء القابل للتقييم والنتائج المتحققة، فالمنصب العام عد تكليفا يخضع للمراجعة، والشفافية شكلت كأداة عملية لدعم الحوكمة الرشيدة واستدامتها.

التنظيم قبل التحول: دروس التجارب الدولية

تظهر التجارب الدولية أن الاقتصادات التي نجحت في الانتقال من الاعتماد على الموارد أو الإنفاق إلى الإنتاج لم تعتمد على تحولات مفاجئة أو تدخلات غير متدرجة، بل على تنظيم تدريجي لمسارات القرار والسياسات، مع وضوح في الأدوار، واستقرار في التوجهات.

وقد تميزت هذه التجارب بحصر دور الدولة في التخطيط والتنظيم، وترك التنفيذ والمخاطر التشغيلية للقطاع الخاص، والتركيز على قطاعات ذات جدوى تنافسية حقيقية، واعتماد التصدير وسلاسل القيمة معيارا للأداء، وربط التعليم والبحث العلمي بحاجات السوق الفعلية.

فالتحول الاقتصادي، وفق هذه التجارب، لا يبدأ بالمشروعات، بل بانضباط القرار، والتدرج القابل للمتابعة والقياس.

من منطق الإنفاق إلى منطق الأثر الاقتصادي

أحد التحولات الجوهرية في إدارة القرار الاقتصادي عالميا هو الانتقال من سؤال «كم ننفق؟» إلى سؤال «ماذا نحقق؟». ويعني ذلك تقييم السياسات والمشروعات بناء على أثرها في الإنتاجية، والتوظيف، والدخل، والاستدامة المالية، وقدرتها على تقليص الالتزامات المستقبلية، مع إدخال تحليل الأثر الاقتصادي كجزء أصيل من إجراءات اعتماد المشاريع وصنع القرار.

تنظيم المصروفات والفصل بين التشغيلي والاستثماري

تشكل المصروفات التشغيلية الجزء الأكبر من الميزانية العامة، وغالبا ما تنمو تلقائيا مع توسع الخدمات وتراكم الالتزامات. والهدف هنا ليس خفض الإنفاق، بل تنظيم نموه وربطه بالأداء الفعلي، مع الحفاظ على جودة الخدمات العامة واستدامتها.

كما أن الفصل الواضح بين الإنفاق التشغيلي والاستثماري يعد شرطا لاتخاذ قرارات متوازنة، بحيث ينظر إلى الاستثمار العام كأداة استراتيجية تقاس جدواها بقدرتها على تقليل أعباء مستقبلية، أو توليد دخل مباشر أو غير مباشر، أو تحسين كفاءة استخدام رأس المال العام.

الإنسان المنتج: التنمية البشرية والانتماء الوطني

لا يمكن لأي تحول اقتصادي أن ينجح إذا اقتصر على التمويل أو الهياكل المؤسسية فقط. فجوهر التحول الحقيقي يكمن في إعادة بناء العلاقة بين الإنسان والاقتصاد والدولة.

لقد أسهم النموذج الريعي في ترسيخ أنماط تعتمد على الاستقرار الوظيفي أكثر من الإنجاز الإنتاجي. ومن هنا، تفهم التنمية البشرية كمنظومة اقتصادية متكاملة تربط التعليم بحاجات السوق الفعلية، وتعيد تعريف النجاح الوظيفي خارج إطار التوظيف الحكومي، وتحول المواطن من متلق للإنفاق إلى شريك في إنتاج القيمة، فالانتماء الوطني في اقتصاد الإنتاج يقاس بالمشاركة لا بالاعتماد.

من تنظيم القرار إلى تفعيل التمويل المنتج

بعد تنظيم القرار الاقتصادي وإدارة الإنفاق، يبرز سؤال جوهري: كيف يعاد توظيف رأس المال الوطني ليقود هذا التنظيم إلى إنتاج فعلي؟ إذ تتركز السيولة المصرفية تاريخيا في أدوات منخفضة المخاطر واستثمارات خارجية، ما حافظ على الاستقرار المالي، لكنه لم يسهم بالقدر الكافي في بناء قاعدة إنتاجية محلية.

ويعني التمويل المنتج تمويل سلاسل القيمة، وربط التمويل بمؤشرات إنتاج وتشغيل وتصدير، والمشاركة المدروسة في المخاطر ضمن أطر حوكمة واضحة.

البنوك والصندوق والتحالف الصناعي

وفي هذا السياق، يعاد تعريف دور البنوك بوصفها شريكا تنفيذيا منضبطا، لا أداة سياسة. كما يبرز إنشاء صندوق وطني للتحول الصناعي كمنصة تنظيم وتنسيق، لا كجهة تشغيل مباشر، لدعم إحلال الواردات وتراكم الخبرة الصناعية.

ويقوم التحول الصناعي على تحالف متوازن بين الدولة كمنظم، والبنوك كممول، والقطاع الصناعي كمشغل ومبتكر، وشركاء دوليين لنقل المعرفة والتقنية.

الجزيرة الصناعية: من الرؤية إلى الواقع

تمثل الجزيرة الصناعية المتخصصة نموذجا تطبيقيا تتقاطع فيه هذه العناصر، كنظام اقتصادي متكامل يوجه التمويل نحو سلاسل قيمة مكتملة، ويربط التوظيف بالإنتاج، ويعالج تحديات الإنفاق والإنتاجية والتوظيف ضمن إطار واحد منضبط.

ما تحتاجه الكويت اليوم ليس حلولا جاهزة ولا زيادات إنفاقية متفرقة، بل منظومة قرار منضبطة تدار بالقانون، وتقاس بالنتائج، وتوجه التمويل نحو الإنتاج، وتبني صناعة قادرة على المنافسة، وتستثمر في إنسان يرى في العمل والمساهمة الاقتصادية أساسا لانتمائه الوطني.

فالانتقال من اقتصاد الريع إلى اقتصاد الإنتاج والمعرفة لا يتحقق دفعة واحدة، لكنه يصبح ممكنا حين تتكامل الرؤية الوطنية مع القدرة التنفيذية، ويدار التحول بوصفه مسار دولة طويل الأجل، لا برنامجا مؤقتا أو استجابة آنية للضغوط.

جمعية الوفرة التعاونية

جمعية الوفرة التعاونية
ALWAFRA COOPERATIVE SOCIETY

إعلان طرح أنشطة للاستثمار

تعلن جمعية جمعية الوفرة التعاونية عن طرح الأنشطة التالية للاستثمار من قبل الغير بناءً على موافقة وزارة الشئون الاجتماعية رقم (12277) بتاريخ 2025/11/2م وذلك للأنشطة التالية :

م	اسم النشاط	الرقم الالي	الموقع والعنوان	القيمة الاستثمارية	المساحة
1	مخبز فرن حلويات ومعجنات	21290721	السوق المركزي ق 3	650 د.ك	44م
2	البيع بالتجزئة للأسماك والمأكولات البحرية	22288383	قطعه 6 فرع 3 محل 3	150 د.ك	36.5 م

وذلك وفقاً للشروط التالية :

1. يعتبر نموذج الإعلان ونموذج الإقرار والتعهد والمستندات المطلوبة جزء لا يتجزأ من كراسة الشروط ومستند مرافق لشروط المزايدة.
2. أن يكون لدى المتقدم رخصه تجاري مطابق لنشاط الرخصة المطلوبة سارية الصلاحية تُقدّم مع المستندات المطلوبة وأن يكون مزاولاً فعلياً للنشاط من خلال تقديم تقديم حصر عماله من الهيئة العامة للقوى العاملة لذات الرخصة، كما يجب ان يكون الترخيص التجاري موقع ومختوم من الجمعية والمراقب الإداري بعد التدقيق والتأكد من مطابقة النشاط المطروح كإجراء وجوبي قبل شراء الكراسة حسب القرارات الوزارية المنظمة للعمل التعاوني وتعديلاتها.
3. يقدم الطلب على كراسة الشروط لطلب استثمار النشاط والمُوقعة من رئيس الجمعية والمختومة بختم الجمعية على كل صفحة مقابل مبلغ (250 د.ك) مائتان وخمسون دينار كويتي فقط غير قابلة للرد وذلك اعتباراً من يوم (الثلاثاء) بتاريخ 2026/1/20م إلى نهاية دوام يوم (الثلاثاء) بتاريخ 2026/2/3.
4. يتم تعبئة البيانات في استمارة طلب استثمار في الجدول المخصص لبيانات الجمعية طباعة وليس بخط اليد من قبل الجمعية.
5. يتم تعبئة استمارة النشاط في الجدول المخصص لبيانات المستثمر وكذلك في نموذج الإقرار والتعهد من قبل مقدم العطاء للنشاط المطلوب ويقدم في ظرف مغلق ويكتب على الظرف من الخارج اسم النشاط وموقعه على كل عطاء دون الإشارة إلى أي بيانات أخرى. شريطه ان يكون الظرف يحمل اسم الجمعية او طرف خالي من اي كتابه سواء عبارات او ارقام.
6. يلتزم مقدم العطاء بتقديم شيك مصدق واحد بمبلغ (250 د.ك) مائتان وخمسون دينار كويتي فقط، وذلك كتأمين أولي يتم استرداده في حالة عدم التسرية عليه فقط، كما يسقط حق مقدم العطاء في المطالبة بالتامين الأولي اذا قام بسحب عطائه دون الحاجه الى تنبيه او انذار مع مراعاة أن هذا المبلغ لا علاقة له بمبلغ التأمين على المحل المستثمر عند التعاقد.
7. سوف يتم اختيار المتقدم بأعلى دعم مالي للجمعية على أن يقدم الدعم بشيك مصدق واحد، مع مراعاة ألا يقل الدعم عن (1000د.ك) ألف دينار كويتي فقط لا غير وفي حال تساوي مبالغ الدعم يتم الاختيار عن طريق القرعة وذلك حسب القرارات الوزارية بشأن تنظيم العمل التعاوني.
8. باستثناء الشيك المصدق بقيمة التأمين الأولي والشيك المصدق بقيمة الدعم المقدم يُمنع وضع أي شيك آخر في الظرف، وسيتم استبعاد الظرف المخالف.
9. تودع أظرف الطلبات داخل الصندوق المخصص بمقر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية (حولي – الدائري الرابع) من يوم (الثلاثاء) بتاريخ 2026/1/20م لغاية يوم (الثلاثاء) بتاريخ 2026/2/3م من الساعة (9) صباحاً حتى الساعة (3) عصراً.
10. يجب على من يقع عليه الاختيار من المحلات المعلن عنها مراجعة إدارة الجمعية خلال مدة زمنية أقصاها أسبوعين من تاريخ صدور كتاب وزارة الشئون الاجتماعية بترسيه المحلات على الفائزين وذلك لاستكمال الإجراءات وتوقيع عقد الاستثمار، وفي حال تأخر الجمعية باستدعاء الفائزين يتم مراجعة إدارة التنمية التعاونية في وزارة الشئون الاجتماعية بمجمع الوزارات بمنطقة المرقاب للاستفسار.
11. تطبق أحكام القانون رقم (24) لسنة 1979 والمعدل بالقانون رقم (118) لسنة 2013 بشأن الجمعيات التعاونية
12. وكافة القوانين والقرارات الوزارية الصادرة بهذا الشأن.
13. يتم الإعلان في صحيفتين يوميتين محليتين تحددها الوزارة على ألا تقل مساحة الإعلان عن ثمن صفحة بالإضافة إلى المواقع الالكترونية الخاصة بالجمعية.
14. يطبق القانون (30) لسنة 2016 والقانون رقم (28) لسنة 1996 بشأن تنظيم مهنة الصيادلة وتداول الأدوية (خاصه بنشاط الصيدلية).
15. كراسة الشروط معبأة بالكامل (أربع صفحات رسمية تحمل شعار الجمعية) وموقعة ومختومة من المستثمر والجمعية.
16. مزاولة مهنة صادرة من وزارة الصحة للصيدلاني الكويتي المتقدم للاستثمار النشاط (خاص بنشاط الصيدلية).

المستندات المطلوبة داخل كل ظرف :

- صورة البطاقة المدنية لصاحب الترخيص.
- حصر عمالة من الهيئة العامة للقوى العاملة يفيد بوجود عمالة فعلية للرخصة المقدمة.
- صورة الترخيص التجاري المطلوب سارية المفعول للنشاط المطروح.
- توقيع وتقديم نموذج الإقرار والتعهد المرفق بكراسة الشروط.
- الشيك المصدق الواحد بقيمة التأمين الأولي (250) ديناراً كويتي.
- الشيك المصدق الواحد بقيمة الدعم المقدم.
- إيصال شراء كراسة الشروط.
- تقديم شهادة اثبات الجنسية الكويتية حديثة التاريخ.

رئيس مجلس الإدارة :
عمر خليفة الديحاني